

أهمية الاقتصاد الأخضر في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر بالتطبيق على مصر

The Importance of the Green Economy in Promoting Foreign Direct Investment in Application to Egypt

د. شادي إبراهيم شحاده¹

مخاضر الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، أكاديمية الجزيرة العليا، القاهرة- جمهورية مصر العربية

E- shady.hash@eco.suezuni.edu.eg

تاريخ القبول: 2024/06/ 11

تاريخ القبول: 2024/03/ 27

تاريخ الارسال: 2024/02/12

ملخص:

يعتبر الاقتصاد الأخضر نموذج اقتصادي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وحماية البيئة في نفس الوقت، حيث يسعى إلى الحد من التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية، وبالتالي يساهم في الحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي، ويُعد الاستثمار الأجنبي المباشر عملية توجيه رؤوس الأموال والموارد الإنتاجية من مستثمرين أجانب إلى دولة أخرى، بهدف إقامة مشاريع جديدة أو توسيع المشاريع القائمة في تلك الدولة، وفي مصر تشير بيانات البنك الدولي إلى تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لمصر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي خلال السنوات الأخيرة من 2018 وحتى 2021، فقد تراجع من 3.10 إلى 2.80، 1.50، 1.20 على التوالي، لذلك يستهدف الباحث دراسة أهمية الاقتصاد الأخضر في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر خلال الفترة من 1990- 2021، وقد اعتمد الباحث في منهجيته على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي بإتباع الأسلوب القياسي واستخدام السلاسل الزمنية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود دلالة احصائية بين الاقتصاد الأخضر والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى مصر.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، مصر، السلاسل الزمنية.

Abstract:

The green economy is considered an economic model that aims to achieve economic development and protect the environment simultaneously, as it seeks to reduce pollution and depletion of natural resources. It thus contributes to preserving the environment and biodiversity. Foreign direct investment is the process of directing capital and productive resources from foreign investors to a country. Others, to establish new projects or expand existing projects in that country. In Egypt, World Bank data indicate a decline in foreign direct investment coming into Egypt as a percentage of GDP during the last years from 2018 to 2021. It declined from 3.10 to 2.80, 1.50, and 1.20. Respectively, therefore, the researcher aims to study the importance of the green economy in promoting foreign direct investment in Egypt from 1990-2021. The researcher relied in his methodology on the descriptive analytical approach and the quantitative approach by following the standard method and using time series. The study concluded that there is a statistical significance between the economy Green and foreign direct investment coming into Egypt.

Key words: Green Economy, Foreign Direct Investment, Egypt, Time Series.

1 - المؤلف المرسل: د. شادي إبراهيم شحاده، shady79shehada@yahoo.com

مقدمة:

يسعى الاقتصاد الأخضر إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية، وفي عالم يتزايد فيه الاهتمام بالقضايا البيئية وتغير المناخ، يسعى الاقتصاد الأخضر إلى تعزيز التنمية المستدامة من خلال تحويل وتطوير أنماط الإنتاج والاستهلاك وتعزيز الابتكار البيئي، حيث يهدف الاقتصاد الأخضر إلى تحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

ومن خلال الاستثمار في الابتكارات البيئية وتطوير التكنولوجيا النظيفة، يمكن للدول والشركات والأفراد تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، بجانب الحفاظ على البيئة وتخفيض الانبعاثات الضارة واستهلاك الموارد غير المتجددة.

إن التحول نحو الاقتصاد الأخضر يتطلب رؤوس أموال وتدفقات مالية كبيرة، ومصر كغيرها من الدول النامية التي تعاني من نقص في الموارد المالية، كما تشير بيانات البنك الدولي إلى تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لمصر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي خلال السنوات الأخيرة من 2018 وحتى 2021، فقد تراجع من 3.10 إلى 2.80، 1.50، 1.20 على التوالي، لهذا فقد يكون الاقتصاد الأخضر أحد الوسائل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى مصر وعليه فإن إشكالية الدراسة تتضح من خلال التساؤل التالي:

إلى أي مدى قد يؤثر الاقتصاد الأخضر في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر؟

وتقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية مؤداها: قد يؤدي الاقتصاد الأخضر إلى تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر.

وتهدف الدراسة إلى إختبار الفرضية السابقة بالتطبيق على الإقتصاد المصري، من خلال نموذج قياسي مناسب خلال الفترة 1990 - 2021 حيث يتم الإعتماد على مجموعة من المتغيرات المستقلة والمتمثلة في مجموع إيرادات الموارد الطبيعية كأحد مؤشرات الاقتصاد الأخضر وسعر الصرف والتضخم ومعدل الفائدة، والمتغير التابع والمتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتبرز أهمية الدراسة في أن الاقتصاد الأخضر يعزز الابتكار في مجال التكنولوجيا النظيفة والمستدامة، مما يؤدي إلى تطوير صناعات جديدة وإحداث فرص عمل جديدة. كما يحفز الاقتصاد الأخضر الاستثمار في البنية التحتية الخضراء والطاقة المتجددة، مما يؤدي إلى توفير فرص عمل مستدامة وتعزيز التنمية الاقتصادية.

وتعتمد منهجية الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تناول المعلومات والدراسات الخاصة بموضوع البحث، كما سيتم الإستعانة بالمنهج الكمي بإتباع الأسلوب القياسي لإختبار تأثير بعض المؤشرات كالاقتصاد الأخضر وسعر الصرف وسعر الفائدة والتضخم كمتغيرات مستقلة على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى مصر.

الدراسات والأدبيات السابقة

تناولت دراسة (Ofori & Others 2023) نحو الاستدامة: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والحرية الاقتصادية والنمو الأخضر الشامل، أدبيات الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية من خلال دراسة ثلاث قضايا هامة، حيث تناولت الدراسة آثار الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والحرية الاقتصادية على النمو الأخضر الشامل (IGG) في جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا (SSA)، كما تقوم بالتحقيق فيما إذا كانت الحرية الاقتصادية تتفاعل مع الاستثمار الأجنبي المباشر لتشجيع النمو الأخضر الشامل، وتحدد الحد الأدنى المطلوب للحرية الاقتصادية لدفع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تعزيز النمو الأخضر الشامل، وقد استخدمت الدراسة بيانات كلية لـ 20 دولة في جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا، بإستخدام الانحدار المتغير الآلي، وقد توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس ذا أهمية إحصائية لتشجيع النمو الأخضر الشامل، وأن الهيكل الاقتصادي غير الحر في جنوب الصحراء بأفريقيا يفرض على الاستثمار الأجنبي المباشر الحد من النمو الأخضر الشامل (IGG)، كما تكشف نتائج انحدار العتبة أن الحد الأدنى المطلوب للحرية الاقتصادية لدفع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تعزيز النمو الأخضر الشامل هو 66.2% (حر إلى حد ما)، وتلقي الدراسة ضوءاً جديداً على الاستثمارات

اللازمة للهيكلة الاقتصادي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لتشكيل أوجه التآزر ذات الصلة مع الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز النمو الأخضر الشامل.

وفي دراسة (She & Mabrouk 2023) تأثير الموارد الطبيعية والعملة على الانتعاش الاقتصادي الأخضر: دور الاستثمار الأجنبي المباشر والابتكارات الخضراء في اقتصادات البريكس، حيث تناولت هذه الدراسة تأثير الموارد الطبيعية والعملة والاستثمار الأجنبي المباشر والتقنيات البيئية على النمو الأخضر في دول البريكس خلال الفترة 1990-2020، وقد استخدمت الدراسة الانحدار الذاتي الموزع المعزز (CS-ARDL)، وتظهر النتائج أن العملة، والتكنولوجيات البيئية، ورأس المال البشري تشجع النمو الأخضر في مجموعة البريكس، وفي المقابل فإن تدفق الاستثمار الأجنبي والاعتماد على الموارد الطبيعية يقلل من النمو الأخضر، كما تشير النتائج إلى أنه ينبغي على حكومة البريكس تعزيز الارتباط الدولي من خلال العملة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية جنباً إلى جنب مع ابتكارات التكنولوجيا الخضراء لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، كما يتم تقديم اقتراحات السياسة للسيطرة على التأثير السلبي للاستثمار الأجنبي والموارد الطبيعية نحو الانتعاش الاقتصادي الأخضر.

أما دراسة (بن عمر و أخرون 2022) دور سياسات التحرير المالي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر: التجربة الماليزية والتي اهتمت بدور سياسات التحرير المالي المنتهجة من قبل ماليزيا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وقد توصلت الدراسة إلى أن جذب الاستثمارات الأجنبية من أهم متطلبات الانفتاح الاقتصادي لدوره البارز في سد الفجوة التمويلية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، ويظهر ذلك من خلال تجارب العديد من الدول النامية الناشئة التي ساهمت فيها الاستثمارات الأجنبية بتحقيق مستويات مرضية من النمو والتنمية الاقتصادية، فقد أدت سياسات التحرر المالي وحرية التدفقات الرأسمالية التي طبقتها ماليزيا من جهة والإجراءات التحفيزية المقدمة للمستثمرين الأجانب من جهة أخرى إلى تضاعف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى ماليزيا خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

وفي دراسة (Zheng & Others 2022) كيف تنظم أو تدير الأنظمة البيئية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكفاءة الاقتصاد الأخضر البحري: دليل تجريبي من المناطق الساحلية في الصين، حيث تبحث هذه الورقة في التأثيرات المعتدلة للأنظمة البيئية على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكفاءة الاقتصاد الأخضر البحري والأداء المكاني لهما وتخفيف التأثيرات من خلال نموذج دويتن المكاني (SDM)، باستخدام بيانات من 11 مقاطعة ومدينة في المناطق الساحلية للصين، وقد أظهرت النتائج أن التنظيم البيئي بشكل عام له تأثير إيجابي معتدل على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكفاءة الاقتصاد البحري الأخضر، أي أنه يعزز مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الأخضر البحري.

وقد بينت دراسة (محمد و فرحات 2020)، التلوث البيئي: أنواعه وتأثيراته الاقتصادية، أسباب تلوث البيئة ومصادر التلوث المختلفة الناتجة عن الأنشطة الصناعية والاقتصادية التي تقوم بها الدول المتقدمة، وقد اعتمدت الدراسة على عده مناهج ممثلة في المنهج التحليلي الوصفي والإحصائي والمقارن بالإضافة إلى المنهج النقدي الذي يبين الدور الفعلي للدول الصناعية الكبرى في عملية التلوث، وقد توصلت الدراسة إلى أن مصر كغيرها من الدول النامية تواجه مشكلات من التلوث البيئي المتمثل في التربة والهواء والماء.

أما دراسة (أبو العز 2020) والتي تناولت العوامل المؤثرة في التدهور البيئي في اطار فرضيات منحني كوزنتس البيئي: نيجيريا أنموذجاً، من خلال اختبار فرضيات منحني كوزنتس البيئي في نيجيريا في الفترة 1970-2017، وقد استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للفحوات الموزعة (ARDL) لقياس أثر الجودة المؤسسية على متغيرات بيئية متعددة والتي منها انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وإجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة، ودرجة الحرارة، وهطول الأمطار، وأكسيد النيتروز، والمواد الصلبة العالقة في الهواء، وتمثلت المتغيرات التابعة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والكثافة السكانية، والانفاق على التعليم، والاستثمار الأجنبي المباشر، وإجمالي الاستثمار المحلي، ولقد اشارت نتائج الدراسة إلى ثبوت فرضية منحني كوزنتس البيئي بالنسبة لكل من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، والمواد

الصلبة العالقة في الهواء، وهذا يعنى امكانية تحقيق النمو الاقتصادى الأخضر في نيجيريا ببذل المزيد من الجهود، بينما لم تظهر مؤشرات التلوث الأخرى تأثيراً كبيراً على النمو الاقتصادى في نيجيريا.

وفي دراسة (عدنان، وآخرون 2019) الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر، حيث أبرزت الدراسة أثر الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر على التنمية المستدامة من خلال التركيز على الطاقات المتجددة والمزايا التي يمكن الاستفادة منها من أجل المحافظة على البيئة، وقد توصلت الدراسة إلى تخفيض نسبة 60% من تكاليف إنتاج الطاقة وتزويد السكان بالطاقة الكهربائية وتشجيع القطاع الزراعي من خلال توفير المياه عن طريق إستخدام الطاقة المتجددة في تحلية مياه البحر وهو ما يسمح بخروجها من قطاع المحروقات.

أما دراسة (Ali & Others 2017) سياسات الاقتصاد الأخضر والاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة، اهتمت هذه الدراسة بتحليل آثار القوانين البيئية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية حيث اخترت الدراسة دول معينة وهي (الهند، المكسيك، البرازيل، الصين)، حيث افترضت الدراسة أن التراخي في القوانين البيئية في الدول النامية يعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فيها الملوث للبيئة، وقد استخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد خلال الفترة 1982-2013، وقد توصلت الدراسة إلى رفض الفرضية في الدول الأربعة محل الدراسة.

الفجوة البحثية

بعد استعراض بعض الأدبيات والدراسات السابقة، يتبين أن هناك نقصاً نسبياً في دراسة الاقتصاد الأخضر والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية عموماً وفي مصر على وجه الخصوص، على الرغم من وجود بعض الكتابات حول الاقتصاد الأخضر والاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها تركزت بشكل رئيسي على المكسيك وبعض الدول الآسيوية والجزائر، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في النقاط التالية:

1. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الاقتصاد الأخضر على تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر باستخدام نموذج قياسي خلال الفترة من 1990 إلى 2021، بهدف توضيح أثر الاقتصاد الأخضر على تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى مصر.
2. تركز هذه الدراسة على العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والاستثمار الأجنبي المباشر، وسيتم التعبير عن المتغير التابع وهو الاستثمار الأجنبي المباشر، والمتغير المستقل وهو الاقتصاد الأخضر معبراً عنه بمجموع الإيرادات للموارد الطبيعية بالإضافة إلى مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تعبر عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وتؤثر فيه وتشمل سعر الصرف وسعر الفائدة والتضخم.

المحور الأول: الإطار النظري للاقتصاد الأخضر:

يعتبر الاقتصاد الأخضر توجه استراتيجي واقتصادي ضروري يهدف إلى مواجهة تحديات التغير المناخي وتحقيق التنمية المستدامة، ويتطلب هذا التوجه تعاون دولي وتشريعات تشجع على استخدام التكنولوجيا النظيفة وتعزيز الاستدامة البيئية في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: مفهوم الاقتصاد الأخضر ومؤشراته:

الاقتصاد الأخضر هو نموذج اقتصادي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق توفير النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية بطرق تحافظ على البيئة وتقلل من التأثيرات السلبية عليها، ويتم تحقيق ذلك عن طريق الاستثمار في قطاعات عديدة تشجع على استخدام الموارد بكفاءة، وتعزز الابتكار التقني، وتحسن جودة الحياة، وتوجد العديد من المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس أداء الاقتصاد الأخضر، وفي هذا الجانب يتناول الباحث مفهوم الاقتصاد الأخضر ومؤشراته على النحو التالي:-

1- مفهوم الاقتصاد الأخضر:

توجد تعريفات متعددة للاقتصاد الأخضر. عرفه البنك الدولي بأنه الاقتصاد الذي يتميز بفعالية استخدام الموارد الطبيعية، مما يقلل من تلوث الهواء والآثار البيئية، ويأخذ في الاعتبار المخاطر الطبيعية ودور الإدارة البيئية ورؤوس الأموال الطبيعية في منع الكوارث المادية، ويجب أن يكون النمو شاملاً. (البربري وآخرون، 2017: 1)

وقد عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأنه النمو الاقتصادي الذي يحفظ الثروات الطبيعية اللازمة لضمان استمرار تأمين الموارد والخدمات البيئية الضرورية لرفاهية الإنسان.

وهناك من يرى الاقتصاد الأخضر على أنه الاقتصاد الذي يحسن رفاهية الإنسان ويحقق المساواة الاجتماعية ويقلل المخاطر البيئية من خلال تقليل انبعاثات الكربون وغازات الاحتباس الحراري وتحسين استخدام ومعالجة نقص الموارد الطبيعية وتدهورها، مما يحفظ حق الأجيال القادمة في بيئة نظيفة وفي الموارد الطبيعية. (عبد العزيز وآخرون، 2022: 280)

وهناك من يعتبر الاقتصاد الأخضر وسيلة للتقليل من الضغط على الموارد المتاحة وتغير المناخ والانبعاثات الضارة الملوثة للبيئة، بهدف ضمان النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل مستدامة. (Eleonore & Others, 2016: 363)

والاقتصاد الأخضر يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها: (عبد الحميد، 2022: 407-408)، (Nabila & Others, 2021: 656)

- أ- الحفاظ على الموارد الطبيعية: من خلال استخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام وفعال، والحد من استنزافها وتلوثها.
- ب- تحقيق النمو الاقتصادي المستدام: من خلال تعزيز النمو الاقتصادي بطرق تلي احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.
- ت- توفير فرص العمل الخضراء: من خلال إنشاء فرص عمل مستدامة في قطاعات الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا البيئية، والزراعة المستدامة، مما يعزز توفير فرص العمل الخضراء وتحسين جودة حياة الناس.
- ث- تحسين جودة البيئة وصحة الإنسان: من خلال تقليل التلوث البيئي والتأثيرات السلبية على صحة الإنسان، عن طريق تبني تقنيات وسلوكيات تحافظ على نظافة البيئة وتحمي الإنسان من الملوثات الضارة.
- ج- تشجيع الابتكار والتكنولوجيا البيئية: من خلال دعم الابتكار واستخدام التكنولوجيا الحديثة والمستدامة للحد من انبعاثات الكربون وتحسين كفاءة استخدام الموارد.
- ح- تعزيز العدالة الاجتماعية والشمولية: من خلال ضمان التوزيع العادل للفرص والفوائد الاقتصادية والبيئية بين جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك المجتمعات ذات الدخل المنخفض والبيئات الهشة.
- خ- تعزيز الاستدامة الاجتماعية والبيئية: من خلال تعزيز استدامة المجتمعات والبيئات التي يستند عليها، من خلال تعزيز التعاون المستدام بين القطاعات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

2- مؤشرات الاقتصاد الأخضر:

تعتبر مؤشرات الاقتصاد الأخضر مقاييس تستخدم لقياس وتقييم التقدم والأداء في مجال الاقتصاد الأخضر، وتهدف هذه المؤشرات إلى قياس الأثر البيئي والاجتماعي للأنشطة الاقتصادية وتحديد التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة، وقياس مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي الأداء الوطني للاقتصاد الأخضر في الدول، ويتكون المؤشر من أربعة أبعاد رئيسية هي: - (عبد الحميد، 2022: 416-417)، (Albert & Others, 2018: 92)، (Eleonore & Others, 2016: 362)

1- القيادة وتغير المناخ: وتشمل موقف القيادة السياسية، التغطية الإعلامية، المنتديات العالمية، أداء تغير المناخ.

2- كفاءة القطاعات: وتشمل المباني والموصلات، الطاقة، كفاءة استخدام الموارد.

3- الاستثمار والأسواق: وتشمل الاستثمار والابتكار في الطاقة المتجددة، تسهيلات الاستثمار الأخضر، الاستفادة في الشركات.

4- البيئة ورأس المال الطبيعي: وتشمل الزراعة، جودة الهواء، والمياه، التنوع البيولوجي، مصايد الأسماك، والغابات، وإيرادات الموارد الطبيعية.

المحور الثاني: الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر:

يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المستضيفة، وتعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية، ويحظى الاستثمار الأجنبي المباشر بمزايا محفزة للنمو الاقتصادي، مما جعل كثير من الدول خاصة النامية منها أن تأخذ في الحسبان الاعتبارات التي تساهم في جذب رؤوس الأموال وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته:

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه عملية للاستثمار المباشر لرأس المال أو الموارد في دولة أخرى من قبل مستثمر أجنبي. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة مهمة لتحفيز التنمية الاقتصادية وتعزيز تدفقات رأس المال وتقنيات الإنتاج وخلق فرص عمل، وهناك عدة عوامل أساسية تحدد قرار المستثمرين الأجانب في الاستثمار المباشر، وفي هذا الجانب يتناول الباحث مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته على النحو التالي:-

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة حيوية للدول النامية لتعزيز اقتصاداتها، كما يُعدُّ أحد أهم أشكال تدفق رؤوس الأموال الدولية، وبالتالي يحظى بمكانة مرموقة في الأدبيات الاقتصادية، ولا سيما في النظام الرأسمالي، ويتميز الاستثمار الأجنبي بأهميته في تعزيز الاقتصاد المحلي وتحسين التفاعل مع الاقتصاد العالمي، فضلاً عن المشاركة في العملية الإنتاجية الدولية (يونيون وشياوتشون، 2024: 286)، وهناك العديد من التعاريف التي قدمتها المنظمات والمؤسسات لمفهوم الاستثمار الأجنبي، ومن بينها: (شحاده، 2020: 35).

تعريف صندوق النقد الدولي "IMF" هو أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعني أن يكون للمستثمر 15% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم في شركة محدودة، أو ما يعادل ذلك بالنسبة لشركة فردية.

وقد عرفته منظمة التجارة العالمية "WTO" على أنه إمتلاك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الام) أصلاً إنتاجياً في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته.

أما الانكثاد "UNCTAD" - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - فقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من الاستثمار الدولي، حيث يقوم المستثمر الأجنبي بامتلاك أو المساهمة في مشروع في دولة ما، بحيث لا تقل حصته في الأسهم عن 10% من رأس المال الشركة أو القوة التصويتية في مجلس إدارتها. (علي، 2004: 4).

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OCDE" الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط استثماري مستقر في بلد المنشأ، حيث يمتلك أصولاً في البلد المضيف، بهدف الاستثمار وتحقيق أرباح. (عبد الغني، 2012: 219)

وهناك من يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه امتلاك المستثمر لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع والمشاركة في إدارته مع المستثمر المحلي في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة للمشروع. (شحاده وأخرون

2017: 585)، (البرواري و المعماري، 2007: 5)

2- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعني محددات الاستثمار الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسسية والإجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية في منطقة أو دولة معينة، وتعتبر هذه العوامل عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، وتختلف درجة تأثير هذه العوامل على قرار المستثمر الأجنبي من دولة إلى أخرى، وذلك حسب طبيعة المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر، وقد استعرض

تقرير الاستثمار الأجنبي العالمي لعام 1998 الصادر عن الانكتاد "UNCTAD" أهم العوامل التي تؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. (صقر وآخرون، 2006: 166-167).

1. معدل النمو الاقتصادي للدولة المضيفة والذي يعكس صحة واستقرار اقتصادها، ويتم قياسه بزيادة الناتج المحلي الإجمالي للدولة على مدى فترة زمنية محددة، ويعتبر معدل النمو الاقتصادي مؤشراً هاماً لقدرة الدولة على توفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

2. حجم السوق المحلي والذي يعتبر عاملاً هاماً في تحديد نجاح الشركات والصناعات في الدولة المضيفة، حيث يشير إلى حجم الطلب المحلي على المنتجات والخدمات ويعكس قوة الاقتصاد المحلي، ويتأثر حجم السوق المحلي بعوامل مثل عدد السكان ومعدل النمو الاقتصادي ومتوسط دخل الفرد.

3. متوسط دخل الفرد الذي يعكس مستوى الثراء والتنمية الاقتصادية للدولة المضيفة، ويتم حسابه عن طريق تقسيم الناتج المحلي الإجمالي للدولة على عدد سكانها، ويعتبر متوسط دخل الفرد مؤشراً هاماً لمستوى المعيشة وقدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم الأساسية.

بالإضافة إلى هذه العوامل يمثل الاستقرار الاقتصادي بمكوناته أحد أهم محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الاستقرار السياسي وتمثل هذه المكونات فيما يلي: - (جبر، 2007: 15)، (Ezo & others, 2022: 74-76)، (Carmen & Gerardo, 2013: 204)، (Bruce & Jeremy, 2014: 782)

1- **ميزان المدفوعات:** حيث يعتبر ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للوضع الاقتصادي للبلد المستثمر بمعرفة وضعية ميزانه، فإذا كان يعاني من خلل فمن الممكن أن يتخذ البلد إجراءات تقييدية قد لا تكون في صالح المستثمر منها القيود الجمركية العالية، مراقبة الصرف، الحد من القروض والتخفيف من الإنفاق على البنية التحتية وغيرها من العوامل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- **الموازنة العامة:** حيث تقوم الدول التي تعاني عجزاً في موازنتها العامة بتمويل هذا العجز عبر أدوات الدين العام القابلة للتداول، ومن خلال الاعتماد على فوائد الاستثمارات والمدخرات الحكومية لتمويل العجز، أو من خلال تخفيض الإنفاق الاستثماري، حيث كلما سجل عجزاً في الموازنة العامة كان ذلك بمثابة عامل طرد لهذا النوع من الاستثمار، والعكس صحيح.

3- **سعر الصرف:** أوضحت بعض الدراسات أن المستثمر الأجنبي يتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، حيث أوضحت العديد من هذه الدراسات أن المستثمر الأجنبي ينجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة عملتها، كما أن التقلبات الكبيرة في سعر الصرف قد تعرض المشروعات لخسائر كبيرة غير متوقعة، وبالتالي تُعد عملية تخفيض سعر العملة استراتيجية تتبعها بعض الدول لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

4- **معدل الفائدة:** إن انخفاض أسعار الفائدة على القروض في الدولة المضيفة يشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث إن انخفاض سعر الفائدة يزيد من فرص الاستثمار، نظراً لانخفاض تكلفة التمويل.

5- **التضخم:** فإن لمعدلات التضخم تأثيراً مباشراً على سياسات التسعير وحجم الأرباح ومن ثم حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تُعد محور اهتمام لدى المستثمر الأجنبي، كما أن لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة تأثيرات على مدى ربحية السوق، بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري، ذلك لأن المستثمر الأجنبي في حاجة إلى استقرار سعري، ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يتجاوز 10%.

المحور الثالث: النموذج والقياس:

يُعد العرض السابق تحليلاً وصفيًا للدراسة وفي هذا الجزء سيقوم الباحث باستخدام المنهج الكمي بإتباع الأسلوب القياسي مستخدماً نموذج الإنحدار المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ولتقدير العلاقة بين المتغيرات في النموذج سيتم الاعتماد على السلاسل الزمنية لمصر خلال الفترة من 1990-2021، وذلك لبحث العلاقة بين الاقتصاد الأخضر كمتغير مستقل والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع، وفقاً لتوافر البيانات والإحصائيات، وقد تم الحصول على البيانات السنوية من قاعدة بيانات البنك الدولي.

1- متغيرات الدراسة ونموذج الانحدار المتعدد:

في ضوء مراجعة الدراسات السابقة فإن الباحث توصل إلى متغيرات الدراسة (النموذج المقترح) على النحو التالي:

البيان	المتغيرات والرموز
الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع.	Y
الاقتصاد الأخضر معبراً عنه بمجموع إيرادات الموارد الطبيعية كمتغير مستقل.	X1
التضخم كمتغير مستقل.	X2
سعر الصرف كمتغير مستقل.	X3
سعر الفائدة كمتغير مستقل.	X4

المصدر: من إعداد الباحث.

ويمكن صياغة نموذج الانحدار المتعدد على النحو التالي

$$Y = f(X1, X2, X3, X4)$$

وتكون الصيغة المقدرة للنموذج أو الشكل الخطي للمعادلة

$$Y = c + b_1 X1 + b_2 X2 + b_3 X3 + b_4 X4 + e$$

حيث

- C تعبر عن الحد الثابت أو قيم Y عندما تكون جميع قيم المتغيرات المستقلة تساوي صفر.
- (b₁, b₂, b₃, b₄) تعبر عن معاملات (المعلمات) المتغيرات المستقلة.
- e تعبر عن الخطأ العشوائي.

ويتقدير النموذج باستخدام حزمة البرامج الإحصائية E-views 10 فإن نتائج التحليل كانت على النحو التالي:

معادلة الانحدار بعد تقدير معالم نموذج الانحدار هي:

$$Y = -507.721248461 + 0.47694976763*X1 - 0.0210744886704*X2 + 0.000694730136288*X3 - 0.201869497865*X4$$

والجدول رقم (1) يبين نتائج تقديرات النموذج

جدول 1: نتائج معادلة الانحدار المتعدد وتقديرات النموذج

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة				
	الحد الثابت c	X1	X2	X3	X4
Y	- 507.7	0.476	- 0.021	0.000	- 0.201
قيمة المعامل	- 507.7	0.476	- 0.021	0.000	- 0.201
قيم إختبار T	- 2.44	3.78	- 0.25	2.45	- 1.30
Prob - المعنوية	0.022	0.000	0.797	0.021	0.202
قيم إختبار F			4.672		
Prob - المعنوية			0.005		
R ²			0.42		
Adj. R ²			0.33		
DW			0.88		

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج E-views 10.

- C تعبر عن الحد الثابت وإنه في حالة إنعدام المتغيرات المستقلة فإن متوسط معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى مصر هو 507.7
- مؤشر جودة النموذج R-Sq أو معامل التحديد R² بلغ 0.42 بنسبة 42 % ، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة لها قدرة تفسيرية مرتفعة على تفسير أو شرح 42 % من التغير الذي يحدث في الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وأن النسبة المتبقية وهي 58 % ترجع لأخطاء عشوائية.
- معامل التحديد المصحح Adj. R² بلغ 0.33 بنسبة مئوية 33 % ، مما يستدل منه أن المتغيرات المستقلة استطاعت أن تفسر أو تشرح 33 % من التغير الذي يحدث في المتغير التابع Y وأن النسبة المتبقية 67 % ترجع إلى عوامل أخرى.

2- إختبار النموذج:

لإختبار النموذج وتأكيد صلاحيته لأبد أن يجتاز العديد من المعايير الإحصائية والقياسية ويمكن عرضها على النحو التالي:-

➤ المعايير الإحصائية

▪ حيث يتم إختبار الجوهرية الكلية للنموذج (إختبار F Test)، وإختبار جوهرية المعاملات المقدرة (إختبار T Test)، (شحاده، 2018: 147)، وفيما يلي إختبار الفروض ومعاملات الإنحدار.

1- إختبار صلاحية النموذج للتوصل لقرار حول صلاحية النموذج في تمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

صيغة الفروض

الفرض العدم	النموذج غير مناسب
الفرض البديل	النموذج مناسب
يلاحظ أن قيم إختبار F أو إحصائية فشر معنوية عند 1% ، 5% ، 10% . حيث $F_{المحسوبة} < F_{الجدولية}$ $1.96 < 4.672$ أو بالنظر إلى Prob - المعنوية عند مستوى معنوية 5% حيث $0.005 = Prob$ وهي أقل من 5% = 0.05 وعليه فإنه يتم رفض الفرض العدم وهو (النموذج غير مناسب) ونقبل الفرض البديل وهو (النموذج مناسب).	

المصدر: من إعداد الباحث.

2- إختبار المتغيرات المستقلة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

صيغة الفروض

الفرض العدم	المتغيرات المستقلة ليس لها أثر معنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر.
الفرض البديل	المتغيرات المستقلة لها أثر معنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر.
يلاحظ أن قيم إختبار T أو إحصائية T، معنوية عند 1% ، 5% ، 10% . للمتغيرات X1، X3 حيث $T_{المحسوبة} < T_{الجدولية}$ $X1 \quad 1.96 < 3.78$ $X3 \quad 1.96 < 2.45$ أو بالنظر إلى Prob - المعنوية عند مستوى معنوية 5% حيث $0.000 = Prob$ ، 0.021 للمتغيرات المستقلة على التوالي، وهي أقل من 5% = 0.05 وعليه فإنه يتم رفض الفرض العدم وهو (مؤشر الاقتصاد الأخضر معبراً عنه بإيرادات الموارد الطبيعية، مؤشر سعر الصرف، ليس لهما أثر معنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر)، ونقبل الفرض البديل وهو (مؤشر الاقتصاد الأخضر معبراً عنه بإيرادات الموارد الطبيعية، مؤشر سعر الصرف ، لهما أثر معنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر). وهذا يشير إلى أهمية المتغيرات المستقل X1، X3 في تفسير المتغير التابع (Y) الاستثمار الأجنبي المباشر ومعنويته. أما المتغيران المستقلان X2، X4 يلاحظ أنهما غير معنويان. حيث $T_{المحسوبة} > T_{الجدولية}$ $X2 \quad 1.96 > -0.25$ $X4 \quad 1.96 > -1.30$ أو بالنظر إلى Prob - المعنوية عند مستوى معنوية 5% حيث $0.797 = Prob$ ، 0.202 للمتغيران المستقلان، وهي أكبر من 5% = 0.05 وعليه فإنه يتم قبول الفرض العدم وهو (مؤشر التضخم، مؤشر سعر الفائدة ليس له أثر معنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر) ونرفض الفرض البديل وهو (مؤشر التضخم، مؤشر سعر الفائدة لهما أثر معنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر)، وهذا يشير إلى عدم أهمية المتغيران X2، X4 في تفسير المتغير التابع (Y) الاستثمار الأجنبي المباشر ومعنويته.	

المصدر: من إعداد الباحث.

➤ المعايير القياسية

حيث يتم إختبار النموذج من خلال مجموعة من المعايير القياسية وهي:

▪ أن النموذج لا يعاني من عدم الثبات للبيانات Non- stationarity.

▪ أن النموذج لا يعاني من عدم ثبات التباين (عدم تجانس الأخطاء) Heteroskedasticity

- أن النموذج لا يعاني من التداخل الخطي المتعدد Multicollinearity.
 - أن النموذج لا يعاني من اختلاف بين توزيع البواقي Residual والتوزيع الطبيعي Normal Distribution.
- وفيما يلي نوضح تلك الإختبارات

▪ أن النموذج لا يعاني من عدم الثبات للبيانات Non-stationarity

حيث يتم إختبار السكون للسلاسل الزمنية وهناك العديد من الإختبارات والطرق الإحصائية المستخدمة في الكشف عن سكون السلاسل الزمنية، ونذكر من هذه الإختبارات: إختبار ديكي فولر (Augmented Dickey Fuller – ADF) وكذلك إختبار فيليبس برون (Philips Perron – PP)، وتعتبر هذه الإختبارات الأكثر إستخداماً في مجال الدراسات الإقتصادية والقياسية للكشف عن سكون السلاسل الزمنية. (شحاده، 2022: 116)

وتبين نتائج إختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لديكي فولر على متغيرات الدراسة، أن إحصائية (t) للمعلمة المقدرة غير معنوية في مستوى المتغيرات الأصلي (المتغيرات بقيمتها الأصلية دون أخذ أية فروق)، مما يدل على أن مستوى المتغيرات غير ساكن، حيث كان مستوى المعنوية أعلى من 0.05، ويتطبق الإختبارات على الفرق الأول للمتغيرات كشفت النتائج عن عدم سكون جميع المتغيرات وهذا يدل على قبول الفرض بعدم وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية، وبالتالي يتم تكرار الإختبار للفرق من الدرجة الأعلى للمتغيرات وقد كشفت النتائج عن رفض الفرض بعدم وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية وقبول الفرض البديل بسكون السلسلة، فالمتغيرات متغيرات متكاملة من الدرجة الثانية.

▪ أن النموذج لا يعاني من عدم ثبات التباين (عدم تجانس الأخطاء) Heteroskedasticity

ويتم تحديد ذلك من خلال عدد من الإختبارات كإختبار (Breusch-Pagan- Godfrey)، وإختبار White وإختبار (ARCH) للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ، وطبقاً لنتائج إختبار ARCH heteroskedasticity test بلغت قيمة الإحتماليه $0.11 = 11\%$ وهي أكبر من 5% مما يدل على أن النموذج لا يعاني من عدم ثبات التباين أو لا توجد مشكلة hetero، فهناك ثبات تباين لحد الخطأ Homo.

▪ أن النموذج لا يعاني من التداخل الخطي المتعدد Multicollinearity

ويتم الإعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (Factors Inflation Variance- VIF)، (نجمة والمزروعى، 2012: 179-180). فكلما زادت قيمة معامل التضخم زادت حدة المشكلة، وعادة ما ينظر لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم 5 على إنها إنعكاس لإحتداد المشكلة وتشير إلى وجود مشكلة التداخل الخطي المتعدد Multicollinearity، (متولي، 2016: 152)، كما ينظر البعض لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم 10 على أنها إنعكاس لإحتداد المشكلة (محمود، 2015: 118)، والجدول التالي يبين نتائج حساب معامل التضخم لمتغيرات النموذج.

جدول 2: نتائج حساب معامل التضخم للمتغيرات المستقلة بالنموذج

Variable	VIF
X1	1.49
X2	1.90
X3	1.76
X4	1.36

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج E-views 10

وتشير النتائج في جدول (2) إلى أن قيمة ($VIF < 5$) لجميع المتغيرات، وهذا مؤشر واضح على خلو النموذج من مشكلة الازدواج الخطي، مما يدل على جودة النموذج المقدر.

▪ أن النموذج لا يعاني من اختلاف بين توزيع البواقي Residual والتوزيع الطبيعي Normal Distribution.

لاختبار مدى صلاحية النموذج للتوزيع الطبيعي للبواقي فقد تم استخدام إختبار (Jarque-Bear) للتأكد من أن نمط توزيع البواقي Residual هو التوزيع الطبيعي، حيث يتضح من النتائج أن قيمة إختبار (Jarque-Bear) بلغت 2.164 بمستوى معنوية 0.33، وهو ما يعني أن القيمة الاحتمالية المحسوبة أكبر من 0.05 وبالتالي لا يمكن رفض الفرض العدم وجود إختلاف بين توزيع البواقي والتوزيع الطبيعي Normal Distribution، أي أن البواقي Residual تتبع التوزيع الطبيعي كما يتضح من الشكل البياني أن قيمة المتوسط الحسابي للبواقي تقترب من الصفر.

ومن خلال ما سبق نخلص إلى صلاحية النموذج لتقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وهو دليل على جودة النموذج المقدر وسلامته من أي خلل قياسي، وبالتالي يمكن الإعتماد على نتائجه وتفسيرها بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي، ويمكن تفسير النموذج من خلال الجدول التالي:

جدول (3)

تفسيرات النموذج القياسي

الرمز	القيمة	التحليل الإحصائي	التحليل الاقتصادي
X1	0.476	وهي توضح أن هناك علاقة طردية موجبة بين مؤشر الاقتصاد الأخضر معبراً عنه بإيرادات الموارد الطبيعية والاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما زادت إيرادات الموارد الطبيعية، أدى ذلك إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا زادت إيرادات الموارد الطبيعية، بمقدار وحدة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بما يعادل 0.476، بفرض ثبات العوامل الأخرى.	إن زيادة إيرادات الموارد الطبيعية كدلالة كأحد مؤشرات الاقتصاد الأخضر يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، وقد يرجع ذلك إلى أن الدولة المصرية تبذل الجهود والخطوات التي تعزز التحول نحو الاقتصاد الأخضر كالتوسع في إنشاء مزارع الرياح ومحطات الطاقة الشمسية واستخدام الطاقة الحيوية، واستخدام الطاقة المتجددة.
X2	- 0.021	وهي توضح أن هناك علاقة عكسية سلبية بين مؤشر التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما زاد التضخم، أدى ذلك إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا زاد التضخم، بمقدار وحدة فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بما يعادل (-0.021)، بفرض ثبات العوامل الأخرى.	إن زيادة التضخم يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر وهو يتفق مع النظرية الاقتصادية، فالمستثمرون لا يفضلون التضخم لأنه يعمل على تآكل قيمة استثماراتهم وبالتالي التضخم يؤثر سلباً على الاستثمار الأجنبي المباشر.
X3	0.000	وهي توضح أن هناك علاقة طردية موجبة بين مؤشر سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما زاد سعر الصرف، أدى ذلك إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا زاد سعر الصرف، بمقدار وحدة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بما يعادل 0.000، بفرض ثبات العوامل الأخرى.	إن زيادة سعر الصرف يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وهو عكس النظرية الاقتصادية، فاستقرار سعر الصرف وعدم تقلبه هبوطاً وصعوداً بشدة يحول دون تقلب حصيلة الأرباح للاستثمار الأجنبي المباشر حين تحويلها إلى موطنه الأم.
X4	- 0.201	وهي توضح أن هناك علاقة عكسية سلبية بين مؤشر سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما زادت أسعار الفائدة، أدى ذلك إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا زاد سعر الفائدة، بمقدار وحدة فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بما يعادل (-0.201)، بفرض ثبات العوامل الأخرى.	إن زيادة سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر وهو يتفق مع النظرية الاقتصادية، فكلما ارتفعت أسعار الفائدة زادت تكلفة الاقتراض ومن ثم تزداد تكلفة الإنتاج وبالتالي تقل أو تنخفض الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المصادر: من اعداد الباحث.

خاتمة:

استهدفت الدراسة أهمية الاقتصاد الأخضر في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال الفترة 1990 – 2021، وتم التعرف في هذه الدراسة على مفهوم الاقتصاد الأخضر ومؤثراته، كما تم توضيح مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته، وقد تم استخدام الأسلوب القياسي لبيان أثر الاقتصاد الأخضر معبراً عنه بمؤشر إيرادات الموارد الطبيعية على تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، وقد توصلت الدراسة إلى أن:

- هناك علاقة إيجابية طردية بين مؤشري الاقتصاد الأخضر وسعر الصرف الأجنبي على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.
- هناك علاقة عكسية سلبية بين مؤشري التضخم وسعر الفائدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

➤ التوصيات

- العمل على التوسع في مشروعات الاقتصاد الأخضر سواء كانت زراعية أو صناعية أو خدمية والحفاظ على استقرار معدلات الصرف الأجنبي في مصر.
- العمل على خفض معدلات التضخم وأسعار الفائدة بإتباع سياسات مالية ونقدية والتنسيق بينهما لتحقيق هدف محدد وهو الاستقرار الاقتصادي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر.

قائمة المراجع:

- أبو العز، نعمة أحمد. (2020)، العوامل المؤثرة في التدهور البيئي في إطار فرضيات منحنى كوزنتس البيئي: نيجيريا أنموذجاً، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد 3، ص: 841 – 861.
- البراوي، أنمار أمين. و المعماري، عبد الغفور حسن. (2007)، مخاطر التغيير في سعر الصرف في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لعينة من الدول، ورقة بحثية، المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة الزيتونة، الأردن، ص: 1 – 10.
- البربري، هند مرسي. و أخرون. (2017)، الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول: دراسة حالة مصر، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، برلين، ألمانيا.
- بن عمر، الأخضر. بنين، بغداد. و بوغزالة، أحمد عبدالكريم. (2022)، دور سياسات التحرير المالي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر: التجربة الماليزية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 7، العدد 1، ص: 129 – 144.
- جبر، وسيم محمد هاشم. (2007)، دراسة وتحليل العوامل المؤثرة على عملية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة حالة الأردن ومصر واليمن، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية، الأردن.
- شحاده، شادي إبراهيم. (2018)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مشروع محور قناة السويس: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، مصر.
- شحاده، شادي إبراهيم. (2020)، أثر جائحة كورونا على الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة على مصر، مجلة العلوم البحثية والتطبيقية، المجلد 19، العدد 6، ص: 34 – 41.
- شحاده، شادي إبراهيم. (2022)، أثر الاقتراض الخارجي على التنمية الاقتصادية في مصر 1990 – 2018، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، القاهرة، مصر.
- شحاده، شادي إبراهيم. عبد الجواد، جابر. شاکر، صابر. (2017)، عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية محور قناة السويس بالتطبيق على الصناعات والخدمات اللوجستية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 31، العدد 2، ص: 581 – 601.
- صقر، محمد. شرف، سمير. إسماعيل. رولا غازي. (2006)، الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 28، العدد 3، ص: 161 – 182.
- عبد الحميد، خالد هشام. (2022)، الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 36، العدد 2، ص: 399 – 435.

- عبد العزيز، شيما محمد. وآخرون، (2022)، أثر الاستثمار الأخضر على التنمية المستدامة في مصر وإمكانية الاستفادة من تجربة دولة الإمارات، *مجلة العلوم البيئية، كلية الدراسات العليا والبحوث، جامعة عين شمس، ص ص: 1-20*.
- عبد الغني، حسام شحاته. (2012)، الاستثمار الأجنبي المباشر المفهوم، الآثار، المحددات، *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد 2، ص ص: 210-235*.
- عدنان، حسام. بلقربوز، مصطفى. و ملاح، عداة. (2019)، الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر، *مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 9، عدد خاص، ص ص: 154-176*.
- علي، علي عبدالقادر. (2004)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، *سلسلة جسر التنمية، المجلد 3، العدد 34، الكويت، ص ص: 1-23*.
- متولي، أحمد. (2016)، دور سوق الأوراق المالية في نمو الصادرات القطاع الصناعي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، *رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، مصر*.
- محمد، مها رضوان. و فرحات، عبير. (2020)، التلوث البيئي: أنواعه وتأثيراته الاقتصادية، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 2، ص ص: 543-579*.
- محمود، مازن. (2015)، الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، *رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين*.
- مندور، أسما. (2018)، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف دراسة تحليلية بالتطبيق على الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2015)، *رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنوفية*.
- نجمة، ألياس. و المزروعى، علي. (2012)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة 1980-2009، *مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 34، العدد 109، ص ص: 164-186*.
- Albert Merino-Saum, Marta Giulia Baldi, Ian Gunderson, Bruno Oberle, (2018), *Articulating Natural Resources and Sustainable Development Goals Through Green Economy Indicators: A Systematic Analysis, Resources, Conservation & Recycling, No. 139, PP: 90- 103.*
- Ali, Eman Hassan, Raouf, Engy. & Fahmy, Shimaa. (2017), *The Green Economy Policies and Foreign Direct Investment: A Comparative Study, Scientific Journal of Business Research and Studies, Vol. 31, No. 1, PP: 533- 549.*
- Bruce Blonigen, & Jeremy Piger, (2014), *Determinants of Foreign Direct Investment, Canadian Economics Association, No. 14, PP: 775- 812.*
- Carmen Guadalupe, & Gerardo Castro, (2013), *Foreign Direct Investment in Mexico Determinants and Its Effect on Income Inequality, Contaduría y Administración, Vol. 58, No. 4, PP: 201- 222.*
- Eleonore Loiseau, Laura Saikku, Riina Antikainen, Nils Droste, Bernd Hansjürgens, Kati Pitkanen, Pekka Leskinen, Peter Kuikman, Marianne Thomsen, (2016), *Green Economy and Related Concepts: An Overview, Journal of Cleaner Production, No. 139, PP: 361- 371.*
- Ezo Emako, Seid Nuru and Mesfin Menza, (2022), *Determinants of Foreign Direct Investments Inflows into Developing Countries, Transnational Corporations Review, pp: 72- 85.*
- Hongti Song & Wei Chen, (2023), *Can Two-Way Foreign Direct Investment Promote Green Innovation Capability in Manufacturing? The Threshold Role of Intellectual Property Protection, Journal of Cleaner Production, No. 425, PP: 1- 12.*
- Huan Wanga , Leven J. Zhenga , Justin Zuopeng Zhangb , Abhishek Behlc., Varsha Aryad, Marjan Kuchaki Rafsanjani, (2023), *The Dark Side of Foreign Firm Presence: How Does The Knowledge Spillover From Foreign Direct Investment Influence The New Venture Performance, Journal of Innovation & Knowledge, No. 8, PP: 1- 12.*
- Nabila Abida, Muhammad Ikramb, Jianzu Wuc, Marcos Ferasso, (2021), *Towards Environmental Sustainability: Exploring the Nexus Among ISO 14001, Governance Indicators and Green Economy in Pakistan, Sustainable Production and Consumption, No. 27, PP: 653- 666.*

- Nourhane Houssam, Dalia M. Ibrahim, Sanhita Sucharita, Khadiga M. El-Aasar, Rehab R. Esily, Narayan Sethi, (2023), *Assessing the Role of Green Economy on Sustainable Development in Developing Countries*, **Heliyon**, No. 9, PP: 1- 15.
- OECD, (2002), *Foreign Direct Investment for Development Maximising Benefits, Minimising Costs Overview*, **Organisation for Economic Co-Operation and Development (OECD)**, PP: 1- 34.
- Ofori, Isaac K. Figari, Francesco. & Ojong, Nathanael. (2023), *Towards Sustainability: The Relationship Between Foreign Direct Investment, Economic Freedom and Inclusive Green Growth*, **Journal of Cleaner Production**, No. 406, PP: 1- 27.
- She, Weijun. & Mabrouk, Fatma. (2023), *Impact of Natural Resources and Globalization on Green Economic Recovery: Role of FDI And Green Innovations in BRICS Economies*, **Resources Policy**, No. 82, PP: 1- 11.
- Yunyun Wu & Xiaochun Li, (2024), *Foreign Investment and Environment in Developing Countries: A Perspective from Agricultural Subsidy with Foreign Capital Taxation*, **International Review of Economics and Finance**, No. 89, PP: 286- 298.
- Zheng, Hui. Zhang, Li. & Zhao, Xin. (2022), *How Does Environmental Regulation Moderate the Relationship Between Foreign Direct Investment and Marine Green Economy Efficiency: An Empirical Evidence from China's Coastal Areas*, **Ocean and Coastal Management**, No. 219, PP: 1- 14.
- www.albankaldawli.org